

## الوقوف بعرفة وشرائط الرمي . . . . . المحاضرة العشرون

الوقوف في عرفة : على المعتمر بعمره مفردة أو بحج التمتع: أن يحرم ويطوف ويصلي ركعتين، ويسعى ويقصر. وهذا الترتيب واجب، فيقدم الإحرام على الجميع، والطواف على الصلاة، والصلاة على السعي، ويختم بالتقصير.

العمل الثاني في الحج : تبدأ أعمال الحج بالإحرام تماماً كالعمرة، أما العمل الثاني من أعمال الحج الذي يلي الإحرام، ويُعد ركناً من أركان الحج - بالاتفاق - فهو الوقوف بعرفة بدون فرق بين أن يكون الحاج متمتعاً أو مفرداً، ولكن يجوز للمفرد والقارن القادمين إلى مكة أن يطوفا - بعد الإحرام وقَبْل الخروج إلى عرفة - طواف القدوم الذي هو أشبه بركعتي التحية للمسجد. قال السيد الحكيم في منسكه: (إذا دخل القارن والمفرد مكة قَبْل الوقوف جاز لهما الطواف المندوب). وقال ابن حجر في فتح الباري بشرح البخاري: (اتفقوا كلهم أنّ مَنْ أهد - أي أحرم - بالحج مفرداً لا يضره الطواف بالبيت)، أي قَبْل الذهاب إلى عرفة. أما المتمتع فيكتفي بطواف العمرة عن طواف القدوم.

قَبْل الوقوف بعرفة : اتفقوا على أنّ الحاج يستحب له أن يخرج من مكة محرماً يوم التروية - وهو اليوم الثامن من ذي الحجة - متوجهاً إلى منى في طريقه إلى عرفة. جاء في كتاب (التذكرة) وكتاب (الجواهر) للإمامية: (يستحب لمن أراد الخروج إلى عرفة أن لا يخرج من مكة حتى يصلي الظهرين. وقال الأربعة: بل يستحب أن يصلي الظهرين بمنى. (المغني).

ومهما يكن، فتجوز المبادرة إلى عرفة قَبْل يوم التروية بيوم أو يومين بخاصة للمريض والشيخ الكبير والمرأة، ومَنْ يخاف الزحام، كما يجوز التأخير إلى صباح اليوم التاسع على أن يكون عند الزوال في عرفة. وتعبير العلامة الحلي بلفظ الاستراحة يغني عن الشرح والتطويل، فلقد كان السفر فيما مضى قطعة من جهنم، فاستحب للحاج المبيت بمنى لكي يصل إلى عرفة نشيطاً مرتاحاً، أما اليوم فالسفر نزهة؛ وعليه فإذا بات ليلة عرفة بمكة، ثم غدا تَوّاً إلى عرفة صباحاً مجتازاً بمنى أو بعد صلاة الظهر - كما يفعل اليوم الحجاج - فقد أجزأ، وكفى، ولا شيء على مَنْ يفعل ذلك، أجل يجب رمي الجمره بمنى، ولكن بعد الوقوف بعرفة، ويأتي البيان.

وقت الوقوف بعرفة :

اتفقوا على أنّ وقت الوقوف بعرفة هو اليوم التاسع من ذي الحجة، واختلفوا في ابتداء الوقوف ومنتهاه من هذا اليوم. قال الحنفية والشافعية والمالكية: يبتدئ من زوال اليوم التاسع إلى فجر اليوم العاشر. وقال الحنابلة: بل من فجر التاسع إلى فجر العاشر. وقال الإمامية: من زوال التاسع إلى غروب شمسهِ للمختار، أما المضطر فإلى طلوع الفجر.

ويستحب الغسل للوقوف بعرفة، تماماً كغسل الجمعة، ولا شيء من الأعمال في عرفة سوى الحضور والوجود في أي جزء منها، ولو كان نائماً أو مستيقظاً أو راكباً أو قاعداً أو ماشياً.

حدود عرفة:

حدود عرفة هي بطن عرنة وثوبة ونمرة إلى ذي المجاز - أسماء أماكن -، فلا يجوز الوقوف في هذه الحدود، ولا تحت الأراك؛ لأنّ هذه ليست من عرفة، فلو وقف بها بطل حجه عند الجميع كافة، إلا مالكا فإنه قال: لو وقف ببطن عرنة أجزاءه، وعليه دم. وعرفة كلها موقف، في أي مكان وقف منها كفى وأجزأ بالاتفاق. قال الإمام الصادق: (وقف رسول الله بعرفة، فازدحم الناس عليه، وبادروا إلى خفاف ناقته، ويقفون إلى جانبها، فنحى الناقة عنهم، ففعلوا مثل ذلك، فقال: أيها الناس ليس الموقف هو خفاف ناقتي فقط، ولكن هذا كله (مشيراً إلى عرفة) موقف، ولو لم يكن إلا خفاف ناقتي لم يسع الناس). (التذكرة).

شروط الوقوف بعرفة :

لا تُشترط الطهارة للوقوف بعرفة بالاتفاق. وقال الإمامية والمالكية: لا بدّ من النية وقصد الوقوف بعرفة، والقصد يستدعي العلم بها، فلو مر بها وهو لا يعلم، أو علم ولم يقصد الوقوف بالمأمور به لا يعتبر وقوفاً.

وقال الشافعية والحنابلة: لا يشترط القصد ولا العلم، وإنما الشرط أن لا يكون مجنوناً، ولا سكراناً، ولا مغمى عليه. وقال الحنفية: لا تشترط النية، ولا العلم، ولا العقل، فمن حضر بعرفة في الوقت المحدد صح حجه ناوياً كان أو غير ناوٍ، عالماً بالمكان أو جاهلاً، عاقلاً أو مجنوناً.

وهل يجب الوقوف بعرفة في جميع الوقت المحدد، أو يكفي مسمى الوقوف ولو لحظة؟

قال الإمامية: للوقوف وقتان: اختياري واضطراري، والأول من زوال التاسع إلى غروب الشمس منه، والثاني إلى فجر اليوم العاشر، فمن تمكن أن يقف من زوال التاسع إلى غروب شمس مستوعباً هذا الوقت بكامله وجب عليه ذلك، ولكن الركن منه مسمى الوقوف فقط، والباقي واجب غير ركن. ولازم ذلك أنّ من ترك الوقوف كلية فسد حجه؛ لأنه ترك ركناً، أما لو وقف يسيراً فإنه يترك واجباً غير ركن، وعليه يصحّ حجه، وإذا لم يتمكن

من الوقوف في تمام الوقت الاختياري لعذر من الاعدار المشروعة أجزاء قليل من الوقوف ليلة العيد.

وقال الشافعية والمالكية والحنابلة: يكفي الحضور ولو لحظة. (الفقه على المذاهب الأربعة، ومنار السبيل).

وقال الإمامية: إذا خرج من عرفة قبل الزوال عامداً فعليه أن يعود إليها، وإن عاد فلا شيء عليه وإلا كفر ببذنه، فإن عجز صام ١٨ يوماً بالتوالي، وإن خرج سهواً ولم يتذكر حتى فات الوقت فلا شيء عليه، على شريطة أن يدرك الوقوف بالمشعر في وقته، وإن تذكر قبل فوات الوقت رجع مع الإمكان، وإن لم يرجع - والحال هذه - فعليه بذنه.

وقال المالكية: من وقف بعرفة بعد الزوال وخرج منها قبل الغروب عليه أن يحج في السنة القادمة إلا أن يرجع إلى عرفة قبل الفجر. وقال جمهور العلماء: بل حجه تام. (البداية لابن رشد). وجاء في كتاب (الفقه المصور على مذهب الشافعي): (إذا ترك الوقوف لنسيان وجب

عليه أن يقلب حجه عمره، ثم يأتي بما بقي عليه من أعمال الحج بالفراغ من أعماله، ويجب عليه إعادة الحج فوراً في السنة القادمة).

وتستحب لمن يقف بعرفة الطهارة الكاملة، واستقبال القبلة، والإكثار من الاستغفار والدعاء مع الخشوع والخضوع وحضور القلب.

الوقوف بالمزدلفة: هو الفعل الذي يأتي بعد الوقوف بعرفة إجماعاً. واتفقوا على أن الحاج يتوجه من عرفة إلى المزدلفة، وفيها المشعر الحرام المراد بقوله تعالى: (فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَادْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَادْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ) . وأيضاً اتفقوا على أنه يستحب أن يؤخر صلاة المغرب من ليلة العيد إلى المزدلفة، قال صاحب التذكرة: إذا غربت الشمس في عرفة فليفض منها قبل الصلاة إلى المشعر، ويدعو بالمنقول. وقال صاحب المغني: (إن السنة لمن دفع من عرفة - أي خرج منها - أن لا يصلي المغرب حتى يصل إلى المزدلفة، فيجمع بين المغرب والعشاء، لا خلاف في هذا، قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم - لا اختلاف بينهم - أن السنة أن يجمع الحاج بين المغرب والعشاء، والأصل في ذلك أن النبي (صلى الله عليه وسلم) جمع بينهما). واتفقوا - ما عدا الحنفية - على أن من صلى المغرب قبل أن يأتي المزدلفة، ولم يجمع بين الصلاتين صحت صلاته، وإن خالف المستحب. وقال أبو حنيفة: لا يجزئه ذلك.

حد المزدلفة:

جاء في كتاب (التذكرة) وكتاب (المغني): إن للمزدلفة ثلاثة أسماء: مزدلفة، وجمع، والمشعر الحرام. وحدها من مأزمية إلى الحياض، إلى وادي محسر. والمزدلفة كلها موقف - تماماً كعرفة - ففي أي موضع وقف منها كفى. وفي كتاب (المدارك): إن المقطوع به في كلام فقهاء الإمامية أنه يجوز مع الزحام الارتفاع إلى الجبل، وهو أحد الأمكنة التي تنتهي عندها حدود المزدلفة.

المبيت والوقوف:

هل يجب المبيت في المزدلفة ليلة العيد، أو يكتفى بالوقوف في المشعر الحرام ولو لحظة بعد مطلع الفجر؟ هذا، مع العلم بأن المراد بالوقوف مجرد الكون على أية صورة ماشياً أو قاعداً أو راكباً، تماماً كما هي الحال في عرفة. قال الحنفية والشافعية والحنابلة: يجب المبيت بالمزدلفة، وإن تركه فعليه دم. (المغني).

وقال الإمامية والمالكية: لا يجب، ولكنه الأفضل، كما عبّر شهاب الدين البغدادي المالكي في كتاب (إرشاد السالك)، والأحوط، كما عبّر السيد الحكيم والسيد الخوئي. ومهما يكن، فلا قائل بأنه ركن.

أما الوقوف بالمشعر الحرام بعد طلوع الفجر، فقد نقل ابن رشد في كتاب (البداية

والنهاية) عن الجمهور بأنه سنة من سنن الحج، وليس فرضاً من فروضه. وجاء في كتاب (التذكرة): (يجب الوقوف بالمشعر بعد طلوع الفجر، فلو أفاض قبل طلوعه مختاراً عامداً بعد أن وقف به ليلاً جبره بشاة. وقال أبو حنيفة: يجب الوقوف بعد طلوع الفجر، كقولنا، وقال

الباقون بجواز الدفع - أي الخروج - بعد منتصف الليل). وعلى هذا يجوز الخروج من المزدلفة قبل طلوع الفجر عند غير الإمامية والحنفية.

وقال الإمامية: إن للوقوف بالمشعر الحرام وقتين: أولهما لمن لا عذر له في التأخير، وهو ما بين الطلوعين من يوم العيد - أي طلوع الفجر وطلوع الشمس - على أن يستوعب الوقوف هذه الفترة بكاملها. ومن أفاض عالمياً عامداً من المشعر قبل طلوع الفجر بعد أن كان به ليلاً، ولو قليلاً، لم يبطل حجه إن كان قد وقف بعرفات وعليه دم شاة، وإن تركه جهلاً فلا شيء عليه، كما هو صريح الرواية المتقدمة. وثانيهما للنساء ولمن له عذر يمنعه عن الوقوف بين الطلوعين، ويمتد إلى زوال الشمس من يوم العيد.

قال صاحب الجواهر: (وعلى هذا الإجماع مضافاً إلى النصوص). ويتفق هذا مع فتوى السيد الحكيم، والسيد الخوئي، ولكن هذا السيد لم يجعل الزوال الحد النهائي للمضطر، بل قال: أجزأه الوقوف وقتاً ما بعد طلوع الشمس.

وقال الإمامية: إن الوقوف في جزء ما من هذين الوقتين المحددين هو ركن من أركان الحج، فمن ترك الوقوف كلية بدون عذر في الوقت الاختياري والاضطراري، ولم يكن قد وقف ليلاً بطل حجه، ولو ترك ذلك لعذر مشروع لم يبطل حجه، على شريطة أن يكون قد وقف بعرفة. ومن فاتته الوقوف

بعرفة وبالمشعر، ولم يقف فيهما لا في الاختياري ولا الاضطراري بطل حجه، حتى لو كان الترك لعذر مشروع، وعليه أن يحج من قابل وجوباً إن كان الحج الذي فاتته واجباً، واستحباً إن كان الفاتت كذلك. (الجواهر).

والوقوف بالمشعر الحرام أعظم عند الإمامية من الوقوف بعرفة، ومن هنا قالوا من فاتته الوقوف بعرفة وأدرك الوقوف بالمشعر قبل طلوع الشمس تم حجه. (التذكرة).

المستحبات :

قال الإمامية: يستحب للصورة - وهو الذي لم يحج من قبل - أن تمسّ رجله المشعر الحرام. (الجواهر). وقال الإمامية والشافعية والمالكية: يستحب أن يأخذ معه حصاة الجمار من المزدلفة إلى منى، وعددها سبعون، وقال صاحب التذكرة: إن السر في ذلك أن لا يشتغل الحاج عند قدومه إلى منى بغير الرمي. ونُقل عن ابن حنبل أنه قال: خذ الحصى، حيث شئت. ولا خلاف في أن أخذه من حيث شاء مجزئ. ويستحب الكون على الطهارة، والتهليل والتكبير، والدعاء بالمأثور وغيره. في منى اتفقوا قولاً واحداً على أن المناسك التي تلي الوقوف بالمشعر الحرام هي مناسك منى. ويخرج من المزدلفة بعد طلوع الشمس، وإذا خرج منها قبل طلوع الشمس وتجاوز حدودها وجبت عليه كفارة شاة على قول الخوئي.

ولمنى مناسك شتى تستمر من يوم النحر - وهو يوم العيد - إلى صبيحة اليوم الثالث عشر، أو مساء الثاني عشر. وفي منى تنتهي واجبات الحج. وتسمى الأيام الثلاثة التي تلي يوم العيد أيام التشريق، وهي الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر.

ويجب يوم العيد في منى ثلاثة مناسك: (١) رمي جمرة العقبة (٢) الذبح (٣) الحلق أو التقصير.

وبعد أن اتفقوا على أنّ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) رمى أولاً، ثمّ نحر، ثمّ حلق، اختلفوا: هل هذا الترتيب واجب بحيث لا يجوز تقديم ما آخر الرسول ولا تأخير ما قدّم، أو أنّه سنّة يجوز تركها؟ قال الشافعية وأحمد: لا شيء على من قدّم أو أخر. وقال مالك: من حلق قبل أن يرمي فعله فدية، ومن حلق قبل أن يذبح أو ذبح قبل أن يرمي فلا شيء عليه. وقال أبو حنيفة: إن حلق قبل أن ينحر أو يرمي فعله دم، وإن كان قارناً فعله دمان. (بداية ابن رشد).

وقال الإمامية: لو قدّم بعضاً على بعض عالماً عامداً تم، ولا إعادة عليه. قال صاحب (الجواهر): بلا خلاف محقق أجده، وفي (المدارك): إنّ الفقهاء الإمامية قاطعون به.

#### جمرة العقبة :

عدد الجمار ٠٠٠٠ يجب رمي الجمار في منى على كل حاج، متمتعاً كان أو قارناً أو مفرداً، وعددها عشر موزعة على أربعة أيام: الأوّل يوم العيد، وتُرمى فيه جمرة واحدة، وتُسمّى جمرة العقبة، وعقدنا هذا الفصل لبيانها. الثاني اليوم الحادي عشر من ذي الحجة، وتُرمى فيه ثلاث جمار. والثالث، وفيه أيضاً ثلاث. واليوم الرابع كذلك، هذا إن بات الحاج بمنى ليلة الثالث عشر، وإلا فلا رمي عليه في هذا اليوم.

جمرة اليوم العاشر ٠٠٠ اتفقوا على أنّ من رمى جمرة العقبة في الوقت المتخلل بين طلوع الشمس وغيابها من اليوم العاشر أجزاء، وكفى.

واختلفوا فيما لو رماها قبل هذا الوقت، أو بعده.

قال المالكية والحنفية والحنابلة والإمامية: لا يجوز رمي جمرة العقبة قبل الفجر، فإذا رماها قبله من غير عذر أعاد. وأجازوا التقديم لعذر، كالعجز

والمرض والخوف:.

وقال الشافعية: لا بأس بالتقديم؛ لأنّ الوقت المذكور للاستحباب لا للوجوب. (التذكرة، وبداية ابن رشد).

أمّا إذا أخرها حتى غابت الشمس من يوم النحر، فقال مالك: إن رماها في الليل أو في الغد فعله دم.

وقال الشافعية: لا شيء عليه إن رماها ليلاً أو في الغد. (ابن رشد البداية).

وقال الإمامية: وقت رمي هذه الجمرة يمتد من طلوع الشمس إلى غروبها، فإذا نسي قضى في الغد، فإذا نسي ففي اليوم الثاني عشر، وإن لم يتذكر ففي الثالث عشر، وإن استمر النسيان حتى خرج من مكة قضاه في العام القادم بنفسه، أو استتاب من يقضي عنه (١) .

شروط الرمي ٠٠٠٠ ولرمي الجمار شروط:

- ١ - النية. صرح الإمامية بذلك.
  - ٢ - أن يكون الرمي بسبع حصى، بالاتفاق.
  - ٣ - أن يكون الرمي حصاة فحصة بانفراد، ولا يكفي إثنين أو أكثر دفعة واحدة، بالاتفاق.
  - ٤ - أن تصل الحصاة إلى الجمرة - أي الهدف المعلوم - بالاتفاق.
  - ٥ - أن يكون وصولها بتوسط الرمي، فلا يكفي أن يطرحها طرْحاً عند الإمامية والشافعية، ويجوز ذلك عند الحنابلة والحنفية. (المغني).
  - ٦ - أن تكون الحصاة حجراً، فلا يكفي الرمي بالملح والحديد والنحاس والخشب والخزف، وما إلى ذلك عند الجميع - ما عدا أبا حنيفة - فإنه قال: يجزي كل ما كان من جنس الأرض، خزفاً أو طيناً أو حجراً. (المغني).
  - ٧ - أن تكون الحصى أباكراً، أي لم يُرمَ بها من قَبْل.
- صرح بذلك الحنابلة.
- ولا يُشترط الطهارة في الرمي، وإن كان معها أفضل.
- وقال الإمامية: يستحب أن تكون الحصاة بقدر رأس الأنملة، وأن تكون خرشاً، لا سوداً ولا بيضاً ولا حمراً. وقال غيرهم: يستحب أن تكون بقدر حبة الباقلاء، أي الفول.
- وقال الإمامية: يستحب للحاج أن يؤدي جميع أفعاله، وهو مستقبل القبلة إلا جمرة العقبة يوم العيد، فيتسحب له أن يكون مستديراً؛ لأنَّ النبي رماها كذلك. وقال غيرهم: بل يستحب الاستقبال، حتى في هذه الحال. ويستحب أن يكون حال الرمي راجلاً، ويجوز راكباً، وأن لا يبعد عن الجمرة أكثر من ١٠ أذرع، وأن يكون الرمي باليد اليمنى، وأن يدعو بالمأثور وغيره، ومن المأثور:
- (اللهم اجعله حجاً مبروراً، وذنباً مغفوراً.. اللهم إنَّ هذه حصياتي، فأحصهن لي، وارفعهن في عملي.. الله أكبر، اللهم ادحر الشيطان عني).
- الشك :

إذا شك في أنه أصاب الهدف أو لا، بنى على عدم الإصابة، وإذا شك في العدد بنى على الأقل؛ لأنَّ الأصل عدم الزيادة. وبالتالي، فإنَّ جمرة العقبة أول منسك يؤديه الحاج من مناسك منى في يوم العيد، ثمَّ يذبح أو يحلق أو يقصر، ثمَّ يمضي إلى مكة لأجل الطواف في هذا اليوم بالذات، ولا جمرة غير هذه يوم العيد. وإلى الكلام عن الهدى في الفصل التالي.

## أحام الهدى وأيام التشريق

الهدى :

الواجب الثاني من أعمال منى يوم العيد هو الهدى، والكلام عنه يقع أولاً: في تقسيمه إلى واجب وغيره، ثم تقسيم الواجب إلى أقسام. ثانياً: فيمن يجب عليه الهدى. ثالثاً: في صفات الهدى. رابعاً: في وقته ومحل نحره أو ذبحه. خامساً: في حكم لحمه. سادساً: في البدل عنه لمن لم يجد الهدى ولا ثمنه. وإليك التفصيل:

أقسام الهدى :

ينقسم الهدى إلى واجب ومستحب، والمستحب هو الأضحية. وجاء في تفسير قوله تعالى: (فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ) أَنَّ اللَّهَ أَمَرَ نَبِيَّهِ الْمُرْسَلِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِالنَّحْرِ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدِ، وَجَاءَتِ الرَّوَايَةُ أَنَّ النَّبِيَّ ضَحَّى بِكَبْشَيْنِ أَقْرَنَيْنِ أَمْلَحَيْنِ. وَالْأَقْرَنُ: مَا لَهُ قَرْنٌ. وَالْأَمْلَحُ: مَا غَلَبَ بَيَاضُهُ عَلَى سَوَادِهِ.

وقال المالكية والحنفية: إن الأضحية واجبة على كل أهل بيت في كل عام كما هي الحال بالقياس إلى زكاة الفطر.

وقال الإمامية والشافعية: إن أيام الأضحية المستحبة في منى أربعة: يوم العيد، والثلاثة التي تليه - وهي أيام التشريق -، أما في غير منى فأيام الأضحية ثلاثة فقط: يوم العيد، والحادي عشر، والثاني عشر. وقال المالكية والحنابلة والحنفية: إن أيامها ثلاثة في منى وغير منى. ومهما يكن، فإن أفضل أوقاتها يوم الأضحية بعد طلوع الشمس، ومضي ما يتسع لصلاة العيد والخطبتين.

والدماء الواجبة بنص القرآن الكريم أربعة: (١) دم التمتع، قال تعالى: (فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ) . (٢) دم الحلق، وهو مخير، قال عزّ من قائل: (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ) . (٣) هدي الجزاء، قال سبحانه: (فَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بِالْغُلَبَةِ) . (٤) وهدي الحصار، قال عزّ شأنه: (فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ) .

ويضاف إلى هذه الأربعة ما وجب بالعهد، أو النذر، أو اليمين. ونتحدث في الفقرة التالية عن الهدى، كجزء من أعمال الحج ومنسك من مناسكه.

من يجب عليه الهدى؟ :

لا يجب الهدى على من اعتمر بعمره مفردة، ولا على الحاج المفرد بالاتفاق، وأيضاً اتفقوا قولاً واحداً على وجوب الهدى على المتمتع غير المكّي. وقال الأربعة: يجب على القارن أيضاً.

وقال الإمامية: لا يجب الهدى على القارن إلا بنذر، أو بسياق الهدى معه من الإحرام.

واختلفوا في المكي إذا تمتع: هل عليه دم أو لا؟ قال الأربعة: لا يجب عليه الهدى، فقد جاء في كتاب (المغني): (لا خلاف بين أهل العلم أنّ دم المتعة لا يجب على حاضري المسجد الحرام).

وقال الإمامية: لو حج المكي حج التمتع (١) يجب عليه الهدى، فقد جاء في كتاب (الجواهر): (لو تمتع المكي وجب عليه الهدى على المشهور شهرة عظيمة). واتفقوا على أنّ الهدى الواجب ليس ركناً من أركان الحج.

صفات الهدى :

يشترط في الهدى ما يلي: ١ - أن يكون من الأنعام: الإبل، والبقر، والغنم، والمعز بالاتفاق. وجاء في كتاب (المغني) أنّ الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة قالوا: (لا يجزي من الضأن إلاّ الجذع، وهو الذي له ستة أشهر، ومن المعز الثني، وهو ما له سنة، ومن البقر ما له سنتان، ومن الإبل ما له خمس سنوات). ويتفق هذا مع ما جاء في كتاب (الجواهر) للإمامية، سوى أنّه فسّر الثني من الإبل بما دخل في السادسة، والمعز ما دخل في الثانية. وقال السيد الحكيم والسيد الخوئي: يجزي من الإبل ما دخل في السادسة، ومن البقر والمعز ما دخل في الثالثة، ثمّ قالوا: ومن الغنم ما دخل في الثانية على الأحوط.

٢ - أن يكون الهدى تاماً خالياً من العيوب، فلا تجزي العوراء، ولا العرجاء، ولا المريضة، ولا الكبيرة التي لا مخ لها بالاتفاق. واختلفوا في الخصي، وفي الجماء وهي: التي لا قرن لها، وفي الصماء وهي: التي لا إذن لها، أو لها إذن صغيرة، وفي البتراء وهي: المقطوعة الذنب.

فقال السيد الحكيم والسيد الخوئي: لا يجزي شيء منها. وقال صاحب المغني: بل يجزي كل نوع منها. وقال العلامة الحلّي في التذكرة: الإناث من الإبل والبقر أفضل، والذكور من الضأن والمعز أولى، ولا خلاف في جواز العكس في البابين. وقال صاحب المغني: الذكر والأنثى في الهدى سواء.

وقت الهدى ومكانه :

أما وقت ذبح الهدى أو نحره فقال المالكية والحنفية والحنابلة: إنّه يوم العيد وتاليه الحادي عشر والثاني عشر، سوى أنّ الحنفية قالوا: إنّ هذا الوقت لهدى القران والتمتع، أما غيره فلا يتقيد بزمان، ولم يفرق المالكية بين أنواع الهدى، كما جاء في كتاب الفقه على المذاهب الأربعة.

وقال الحنابلة: إنّ قدّم الذبح عن وقته وجب عليه البدل، وإنّ أخره عنه: فإن كان تطويحاً سقط بذهاب وقته، وإن كان واجباً قضاؤه.

وقال الحنفية: إنّ ذبح هدى التمتع والقران قبل أيام العيد الثلاثة لم يجز، وإن تأخر أجزاء، وعليه كفارة عن التأخر.

وقال الشافعية: وقت الهدى الواجب على المتمتع إحرامه بالحج ويجوز تقديمه عليه، ولا حد لأخره، والأفضل يوم النحر. (الفقه على المذاهب الأربعة).



وبعد أن أوجب الإمامية النية في الذبح أو النحر قالوا: إن وقت الذبح أو النحر هو يوم العيد، وإن أخره إلى اليوم الثاني أو الثالث أو الرابع يجزي ولكن يَأْتُم بالتأخير، وكذلك يجزي لو ذبحه بقية أيام ذي الحجة. ونقل صاحب الجوار عدم الخلاف في ذلك، حتى ولو كان التأخير بدون عذر. ولا يجوز تقديم الذبح أو النحر على اليوم العاشر عند الإمامية.

أما مكان الهدى فهو الحرم عند الحنفية والشافعية والحنابلة، ويشمل الحرم منى وغيرها، وقد أشرنا إلى تحديده في فصل سابق بعنوان (محظورات الإحرام) فقرة (حدّ الحرمين).

وقال المالكية: لذبح الهدى بمنى ثلاثة شروط: الأول: أن يكون مسوقاً في إحرام الحج، لا في إحرام العمرة. الثاني: أن يقف بالهدى بعرفة جزءاً من ليلة يوم العيد. والثالث: أن يريد نحره أو ذبحه في يوم العيد أو تاليه. وقال الإمامية: لن يكون النحر أو الذبح للمتمتع إلا بمنى، حتى لو تمتع ندباً لا وجوباً، أما ما يُساق في إحرام العمرة فينحر أو يذبح بمكة. (التذكرة).

وعلى أية حال، فإنّ الهدى بمنى جائز عند الجميع، وهو الأفضل، قال ابن رشد: (وبالجملة، النحر بمنى إجماع من العلماء). وبالتالي، فإنّ الخلاف بين الإمامية وبين غيرهم: إنّ الإمامية يقولون بتعيين منى، وغيرهم يقولون بالتخيير بينها وبين غيرها من أجزاء الحرم.

لحم الهدى :

قال الحنابلة والشافعية: ما وجب نحره بالحرم وجب تفرقة لحمه فيه على المساكين.

وقال الحنفية والمالكية: بل يجوز تفرقة لحمه في الحرم وغيره.

وقال الشافعية: كل ما كان واجباً من الهدى لا يجوز الأكل منه، وكل ما

كان تطوعاً يجوز الأكل منه.

وقال المالكية: يأكل من الهدى كله إلا فدية الأذى، وجزاء الصيد، وما نذر للمساكين، وهدى التطوع إذا عطب قبل محله.

(المغني، والفقهاء على المذاهب الأربعة، وفقه السنّة).

وقال الإمامية: يتصدق بثلث الهدى على الفقير المؤمن، ويهدي الثلث إلى المؤمنين حتى ولو كانوا أغنياء، ويأكل من الثلث الباقي. (الجواهر، ومنسكا السيديين الحكيم والخوئي).

البدل :

اتفقوا على أنّ الحاج إذا لم يجد الهدى ولا ثمنه انتقل إلى البدل عنه، وهو صوم عشرة أيام، ثلاثة منها متتابعات في أيام الحج، وسبعة إذا رجع إلى أهله؛ لقوله تعالى: (فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ) .

وتعتبر القدرة على الهدى في مكانه، فمتى عدم من موضعه انتقل إلى الصوم، حتى ولو كان قادراً عليه في بلده؛ لأنّ وجوبه مؤقت، وما كان كذلك اعتبرت القدرة عليه في وقته، تماماً كالماء في الطهارة.

التوكيل بالذبح :

الأفضل أن يتولى الحاج الذبح بنفسه، ويجوز أن يوكل فيه غيره؛ لأنه من الأفعال التي تقبل النيابة، على أن ينوي الوكيل النيابة في الذبح عن الأصيل، والأفضل أن ينويها معاً.

وقال الإمامية: يستحب أن يضع الحاج يده مع يد الذابح، أو يحضر حال الذبح.

وجاء في كتاب (مناهج اليقين) للشيخ عبد الله المامقاني من الإمامية: (إذا غلط الوكيل في اسم الأصيل، أو نسي اسمه لم يضر ذلك؛ لأن العمدة على القصد). وهو جيد، فقد جاء عن الإمام أنّ وكيلاً في الزواج أخطأ باسم الجارية، فسّمى غيرها. فقال الإمام: (لا بأس).

القانع والمعتر :

جاء في القرآن الكريم الآية ٣٦ من سورة الحج: (فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِعُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ) . قال الإمام الصادق: (القانع: هو الذي يرضى بما تعطيه، ولا يسخط، ولا يكلح، ولا يلوي شذقه غضباً. والمعتر: هو الذي يمر بك لتعطيه، أي يعترض لك).

عوض البدنة :

من وجبت عليه بدنة في كفارة أو نذر ولم يجدها كان عليه سبع شيات يذبحها على الترتيب، وإن لم يتمكن صام ثمانية عشر يوماً. (التذكرة).

التقليد والإشعار :

التقليد: أن يجعل في عنق الهدي نعلًا وما أشبهه. والإشعار: أن يشق صفحة السنام الأيمن للإبل أو البقر حتى يدميها، ويلطخها بالدم. وقد استحب الإشعار والتقليد عامة فقهاء المذاهب إلا (أبو حنيفة) فإنه قال: يسن تقليد الغنم، ويسن تقليد الإبل، أمّا الإشعار فلا يجوز بحال؛ لأنه تعذيب وإيذاء للحيوان. (المغني). وكلنا من انصار الرفق بالحيوان، وكلنا في الوقت نفسه مسلمون، وقد أباح الإسلام ذبح الحيوان ونحره، بل أوجبه في الهدي باعتراف أبي حنيفة وفتواه وعمله، فالإشعار بطريق أولى.

الصدقة على غير المسلم :

قال السيد الخوئي في مناسك الحج: (إذا تصدق الحاج أو أهدي الذبيحة إلى إنسان جاز لهذا الأخير أن يعطيها لمن شاء حتى لغير المؤمن والمسلم). وبصورة عامة، أباح الإمامية الوقف والصدقة غير الواجبة على المسلم وغير المسلم. قال السيد أبو الحسن الأصفهاني في وسيلة النجاة: (لا يعتبر في المتصدق عليه في الصدقة المندوبة الفقر ولا الإيمان، بل ولا الإسلام، فتجوز على الغني وعلى غير الإمامي، وعلى الذمي، وإن كانا أجنبيين)، أي ليسا من قرابة المتصدق. بل قال السيد كاظم في ملحقات العروة: تجوز الصدقة حتى على الحربي.

حرق الهدى وطمره :

من عادة الحجاج - اليوم - أن يدفعوا نقوداً لمن يقبل الهدى ثم يدفعه أو يطرحه جانباً، بالنظر لكثرة الهدى وعدم وجود المستهلكين.

ولم أرَ أحداً فيما قرأت تعرّض لجواز ذلك أو منعه، رغم الحاجة الماسة إلى معرفة حكمه ودليله. نقل صاحب الوسائل في الأضحية - بعنوان: باب تأكد استحباب الأضحية - هذه الرواية عن الصادق عن آبائه عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أنه قال: (إنما جعل هذا الأضحى لتشبع مساكينكم من اللحم فأطعموهم). وهذا الحديث وإن كان خاصاً في الأضحية المستحبة لكنّه يلقي ضوءاً على الهدى الواجب.

بين مكة ومنى :

قدّمنا أنّ العمل الأوّل في اليوم العاشر بمنى هو رمي جمرة العقبة، وفي الثاني الهدى، أمّا في الثالث فهو الحلق أو التقصير، وقد تكلمنا عنه في فصل سابق بعنوان (السعي والتقصير)، كما أشرنا إلى حكم تقديم الحلق أو التقصير على الذبح بعنوان (في منى)، ومن أحب التفصيل فليرجع إلى هذين الفصلين.

وإذا قضى الحاج مناسكه في منى يوم العيد من الرمي والذبح رجع إلى مكة، وطاف بالبيت طواف الزيارة، وصلى ركعتيه، ثم سعى بين الصفا والمروة. وعند الأربعة يعود إلى منى بعد هذا الطواف، ويحلّ له عندهم كل شيء حتى النساء.

وعند الإمامية يطوف طوافاً آخر، وهو طواف النساء، ويصلي ركعتيه ولا تحلّ النساء عندهم إلاّ بهذا الطواف، وتكلمنا عن ذلك مفصلاً فيما تقدم.

المبيت بمنى :

إذا انتهى من الطواف وجب عليه العودة إلى منى في ليالي التشريق، وهي ليلة الحادي عشر وليلة الثاني عشر وليلة الثالث عشر، إلاّ إذا تعجّل وخرج بعد الزوال وقبل غروب شمس اليوم الثاني عشر، فلا يجب عليه شيء والحال هذه في اليوم الثالث؛ لقوله تعالى: (فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ) . وقال أبو حنيفة: المبيت بمنى سنة، وليس بواجب.

واتفق القائلون بوجوب المبيت على أنّه نُسك وليس بركن، واختلفوا في وجوب الكفارة على تاركه: قال ابن حنبل: لا شيء عليه. وقال الشافعي: عليه أن يكفّر بمُدّ

وقال المالكية: عليه دم. وقال الإمامية: (إذا بات بغير منى فإن كان بمكة مشتغلاً بالعبادة حتى أصبح فلا فدية عليه، أمّا إذا بات غير متعبّد أو بات في غير مكة وإن تعبّد كان عليه عن كل ليلة شاة، حتى ولو كان ناسياً أو جاهلاً). (مناهج السالكين للسيد الحكيم).

ولا يجب شيء من الأعمال في ليالي منى، ويستحب التهجّد والعبادة.

الرمي أيام التشريق :

لا عمل للحاج - متمتعاً كان أو قارناً أو مفرداً - أيام التشريق إلا أن يرمي في كل يوم منها ثلاث جمار بالاتفاق، أما عدد الحصى وما يتصل بها فعلى ما مر في جمرة العقبة التي رماها يوم العيد.

وقال الإمامية: يبدأ وقت الرمي من كل يوم من الأيام الثلاثة من طلوع الشمس إلى غروبها.

وقال الأربعة: بل من زوال الشمس إلى غروبها، فإن رماها قبل الزوال أعاد، على أن الإمامية قالوا: عند الزوال أفضل.

وأجاز أبو حنيفة الرمي قبل الزوال في اليوم الثالث فقط، ويجوز تأخير الرمي إلى ما بعد الغروب لأولي الأعدار.

وفيما يلي نذكر صورة الرمي : يومي الحاج في كل يوم من الأيام الثلاثة إحدى وعشرين حصة على ثلاث دفعات، كل واحدة منها سبع حصى، يبتدىء بالأولى، وهي أبعد الجمرات من مكة وتلي مسجد الخيف، ويستحب أن يرميها حذفاً عن يسارها من بطن المسيل بسبع حصى، ويكبر عند كل حصة، ويدعو. ثم يتقدم إلى الجمرة الثانية - وتسمى الوسطى - ويقف عن يسار الطريق، ويستقبل القبلة، ويحمد الله ويثني عليه، ويصلي على النبي (صلى الله عليه وسلم)، ثم يتقدم قليلاً ويدعو، ثم يرمي الجمرة، ويصنع كما صنع عند الأولى، ويقف، ويدعو أيضاً بعد الحصة الأخيرة. ثم يمضي إلى الجمرة الثالثة - وتسمى أيضاً بجمرة العقبة - ويرميها كالسابقة ولا يقف بعدها، وبها يختم الرمي .

فمجموع ما يرميه في الأيام الثلاثة بمنى ٦٣ حصة - إن بات بمنى ليلة الثالث عشر - كل يوم ٢١، تضاف إلى السبع التي رماها يوم العيد، فتتم على السبعين.

بعد أن نقل هذا صاحب التذكرة قال: لا نعلم فيه خلافاً، وقال صاحب المغني: (ولا نعلم في جميع ما ذكرنا خلافاً إلا مالكا فقد خالف موضوع رفع اليدين). وما ذكره صاحب المغني عين ما ذكره صاحب التذكرة، أو قريب منه. وبهذا يتبين أن لكل واحدة من الجمار الثلاث مكاناً خاصاً بها من منى، لا يجوز التعدي عنه. واتفقوا جميعاً - ما عدا أبا حنيفة - على وجوب الترتيب بين هذه الجمار، فلو قدم بعضها على بعض وجبت الإعادة على ما يحصل به الترتيب.

وقال أبو حنيفة: لا يجب الترتيب. (التذكرة، والمغني). ويجوز الرمي ركباً وماشياً، والمشى أفضل. ويجوز لمن له عذر أن يرمي عنه غيره، ولو ترك التكبير أو الدعاء أو الوقوف بعد الثانية فلا شيء عليه.

وإذا أرمي يوم ما بعده عامداً أو جاهلاً أو ناسياً، أو أرمي بكامله إلى آخر أيام التشريق ورماها في يوم واحد فلا شيء عليه عند الشافعية والمالكية.

وقال أبو حنيفة: إن ترك حصة أو حصاتين أو ثلاثاً إلى الغد استدرك رميها في الغد، وعليه عن كل حصة إطعام مسكين، وإن ترك أربعاً رماها في الغد وعليه دم.

واتفق الأربعة على أنّ مَنْ لم يرم الجمار حتى مضت أيام التشريق فلا يجب عليه أن يرميها أبداً.

ثمّ اختلف الأربعة فيما بينهم في التكفير عن ذلك، فقال المالكية: مَنْ ترك الجمار كلها أو بعضها ولو واحدة فعليه دم.

وقال الحنفية: إن تركها فعليه دم، وإن ترك جمرة فصاعداً فعن كل جمرة إطعام مسكين.

وقال الشافعية: عليه عن الحصاة الواحدة مُدّ من طعام وعن حصاتين مدان، وعن الثلاث دم. (بداية ابن رشد، والمغني).

وقال الإمامية: إذا نسي رمي جمرة أعاد من الغد ما دامت أيام التشريق، وإن نسي الجمار بكاملها حتى وصل إلى مكة وجب عليه الرجوع إلى منى والرمي إن كانت أيام التشريق باقية، وإلاّ قضى الرمي في السنة القادمة بنفسه، أو استتاب عنه، ولا كفارة عليه. (التذكرة).

ويتفق هذا مع فتوى السيدين الحكيم والخوئي، إلاّ أنّ الأوّل نعت وجوب القضاء بالأقوى، ونعته الثاني بالأحوط، واتفقا على أنّ مَنْ ترك الرمي متعمداً لم يبطل حجه.

وأشرنا فيما سبق إلى اتفاق المذاهب على أنّ للحاج أن يكتفي بيومين من أيام التشريق، فيخرج من منى قبل أن تغرب شمس اليوم الثاني عشر، فإن غربت وهو بها وجب عليه المبيت والرمي في اليوم الثالث عشر، ولكنّ الإمامية قالوا: إنّما يجوز هذا الخروج والتعجيل لمن كان قد اتقى الصيد والنساء في إحرامه، وإلاّ يجب عليه المبيت في ليلة الثالث عشر أيضاً.

وتستحب الصلاة في مسجد الخيف بمنى، وفي سفح كل جبل يُسمّى خيفاً. وإذا عاد إلى مكة بعد الانتهاء من مناسك منى استحب أن يطوف طواف الوداع عند الإمامية والمالكية. وقال الحنفية والحنابلة: طواف الوداع واجب على غير المكي، وعلى مَنْ لا يريد الإقامة بمكة بعد الرجوع من منى. وإذا حاضت المرأة قبل أن تودّع خرجت، ولا وداع عليها ولا فدية عند مَنْ قال بالوجوب على غير الحائض، ولكن يستحب أن تودّع من أدنى باب من أبواب المسجد ولا تدخل.

#### صورة الحج :

رغبة في التوضيح والتيسير على القارئ، نذكر فيما يلي صورة جامعة لأعمال الحج حسب الترتيب الشرعي بينها:

يُحرّم الحاج البعيد عن مكة من الميقات الذي مر به أو بما يحاذيه، ويشرع بالتلبية لا فرق في ذلك بين معتمرٍ بعمرة مفردة، أو متمتعٍ أو مفردٍ أو قارن، أمّا أهل الحرم فيحرمون من منازلهم فإذا رأى البيت كبر وهلل - استحباباً - . وإذا دخل مكة اغتسل - استحباباً أيضاً - .

ثمّ يدخل البيت، ويستلم الحجر الأسود ويقبله إن استطاع، وإلاّ أشار إليه بيده، ويطوف طواف القدوم - استحباباً - إن كان مفرداً أو قارناً، ثمّ يصلي ركعتي الطواف، ثمّ يستلم الحجر إن

استطاع، ويخرج من البيت، ثم يقيم بمكة باقياً على إحرامه، فإذا جاء يوم التروية - وهو اليوم الثامن من ذي الحجة - خرج إلى عرفة، وإن شاء خرج قبله بيوم.

وإن كان معتمراً بعمره مفردة، أو حاجاً حج التمتع طاف - وجوباً - وصلى ركعتي الطواف، ثم سعى بين الصفا والمروة، ثم حلق أو قصر، ويتحلل حينئذ من إحرامه ويباح له كل شيء حتى النساء.

ثم يُنشئ المتمتع إحراماً آخر من مكة في وقت يمكنه فيه أن يدرك الوقوف بعرفة حين الزوال من اليوم التاسع من ذي الحجة، والأفضل الإحرام يوم التروية - وهو اليوم الثامن من ذي الحجة - وأن يكون تحت الميزاب.

ويتجه الحاج متمتعاً كان أو قارناً أو مفرداً إلى عرفة ماراً بمنى، ويبدأ وقت الوقوف بعرفة من زوال اليوم التاسع إلى فجر اليوم العاشر عند الحنفية والشافعية والمالكية.

ومن فجر التاسع إلى فجر العاشر عند الحنابلة. ومن زوال التاسع إلى غروب شمس عند الإمامية، وللمضطر إلى فجر اليوم العاشر، ويدعو الحاج بعرفة، ويلح في الدعاء - استحباباً - . ثم يتجه إلى المزدلفة يصلي فيها صلاة المغرب والعشاء ليلة العيد جامعاً بينهما - استحباباً - بالاتفاق. ويجب عليه المبيت في هذه الليلة بالمزدلفة عند الحنفية والشافعية والحنابلة. ولا يجب عند الإمامية والمالكية، ولكنه الأفضل.

وفيها يجب الوقوف بالمشعر الحرام بعد طلوع الفجر عند الإمامية والحنفية، ومستحب عند غيرهم. ومن المزدلفة يأخذ الحاج سبعين حصاة - استحباباً - ليرميها بمنى.

ثم يتجه إلى منى قبل طلوع الشمس من يوم العيد فيرمي جمرة العقبة، متمتعاً كان أو قارناً أو مفرداً، ويرميها بين طلوع الشمس وغياها، ويكبر ويسبح عند الرمي - استحباباً - .

ثم يذبح إن كان متمتعاً غير مكّي بالاتفاق، ولا يجب على المفرد بالاتفاق، ولكن يستحب. أما القارن فيجب عليه الذبح عند الأربعة، ولا يجب عليه عند الإمامية إلا إذا صحب معه الأضحية وقت الإحرام، وإذا تمتع المكّي وجب عليه الذبح عند الإمامية، ولا يجب عند بقية المذاهب.

ثم يحلق أو يقصر - متمتعاً كان أو قارناً أو مفرداً - ويحلّ له بالحلق أو التقصير ما حرّم عليه إلا النساء عند الحنابلة والشافعية والحنفية، وإلا النساء والطيب عند الإمامية والمالكية.

ثم يعود إلى مكة في نفس اليوم - أي يوم العيد - فيطوف طواف الزيارة، ويصلي ركعتيه - متمتعاً كان أو قارناً أو مفرداً - ويحلّ له كل شيء، حتى النساء عند الأربعة. ثم يسعى بين الصفا والمروة إن كان متمتعاً بالاتفاق، وإن كان مفرداً أو قارناً وجب عليه السعي بعد طواف الزيارة عند الإمامية على كل حال، وعند غيرهم لا يجب عليه السعي إذا كان قد سعى بعد طواف القدوم، وإلا وجب. وعند الإمامية يجب أن يطوف طوافاً آخر بعد السعي - متمتعاً كان أو قارناً أو مفرداً - وهذا هو طواف النساء، ولا تحلّ إلا به عندهم.

ثم يعود الحاج إلى منى في نفس اليوم العاشر، وينام فيها ليلة الحادي عشر، ويرمي الجمار الثلاث عند زوال الشمس إلى غروبها من يوم الحادي عشر بالاتفاق. وأجاز الإمامية الرمي بعد

طلوع الشمس وقبل الزوال. ثم يفعل في اليوم الثاني عشر ما فعل بالأمس. وله أن يترك منى قبل غروب هذا اليوم بالاتفاق، وإن دخل الغروب وهو فيها وجب عليه المبيت ليلة الثالث عشر، ورمي الجمار الثلاث في هذا اليوم. وبعد الرمي يعود إلى مكة قبل الزوال أو بعده إن شاء.

وإذا دخل مكة طاف طواف الوداع - استحباباً - عند الإمامية والمالكية، ووجوباً على غير المقيم بمكة عند غيرهم.

### هلال ذي الحجة :

يصادف في أكثر السنين أن يحكم غير الإمامي بثبوت هلال ذي الحجة، وتلزم حكومة الحرمين الشريفين الحجاج بالعمل بحكمه، دون أن يثبت عند المجتهد الإمامي، فماذا يصنع الحاج الإمامي في الوقوف بعرفة، وسائر الأعمال المؤقتة، إذا لم يستطع العمل بمذهبه؟ وهل يبطل حجه إذا وقف مع الناس وأدى سائر الأعمال في الوقت الذي يؤدون فيه أعمالهم؟

قال السيد الحكيم في (مناهج الحج) ص ٩١ طبعة ١٣٨١ هـ: (إذا حكم الحاكم غير الإمامي بثبوت الهلال، وكان موقفهم بعرفة في الثامن من ذي الحجة، وفي المشعر في التاسع منه، واقتضت التقية - أي الخوف من الضرر - الوقوف معهم، فالظاهر صحة الوقوف وفراغ الذمة به، وكذا إذا كان نائباً عمّن استقر الحج في ذمته أو كان الحج مندوباً عن نفسه أو غيره، ولا فرق في الإجزاء بين صورة العلم بمخالفة الحكم للواقع، وعدم العلم بذلك).

وقال السيد الخوئي في (مناسك الحج) (إذا ثبت الهلال عند القاضي غير الشيعي وحكم به، ولم يثبت عند الشيعة، ولكن احتملت مطابقة الحكم للواقع وجبت متابعتهم والوقوف معهم، ويجزي هذا الحج على الأظهر. ومن خالف ما تقتضيه التقية - أي خوف الضرر -، وسوّلت له نفسه أنّ الاحتياط في مخالفتهم، ارتكب محرماً وفسد حجه).

وليس من شك أنّ الله يريد بعباده اليسر، ولا يريد بهم العسر، وإعادة الحج ثانية حرج، حتى على من استطاع إليه سبيلاً أكثر من مرة، إن صح التعبير.

وماذا يصنع المسكين لو جرى له في السنة التي أعاد فيها ما جرى له من قبل؟ فهل يجب أن يكرر الحج ثالثاً ورابعاً، وهكذا حتى يصادف مذهبه. والصلاة والسلام على أمير المؤمنين وسيد الوصيين، حيث يقول: (إنّ الله كلف يسيراً، ولم يكلف عسيراً، وأعطى على القليل كثيراً).

هذا، إلا أننا نعلم أنه قد حدث ذلك في عهد الأئمة الأطهار، ولم يُعهد أنّ أحداً منهم عليهم أفضل الصلاة والسلام أمر شيعته بإعادة الحج، ولذا قال السيد الحكيم في (دليل الناسك): (جاز ترتيب الآثار على حكم القاضي غير الإمامي، وتقتضيه السيرة القطعية من زمن الأئمة (ع) على متابعتهم في الموقف، من دون تعرّض لشيء من ذلك).

## زيارة الرسول الأعظم :

تستحب زيارة الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) استحباباً مؤكداً، فقد ثبت أنه قال: (مَنْ زَارَ قَبْرِي بَعْدَ مَوْتِي كَمَنْ هَاجَرَ إِلَيَّ فِي حَيَاتِي). ويتأكد استحباب الصلاة في مسجد الرسول أكثر أن تقع بين قبره ومنبره، فإنها روضة من رياض الجنة، كما ثبت بالحديث. ويستحب إتيان المساجد كلها في المدينة، مثل: مسجد قبا، ومشربة أم إبراهيم، ومسجد الأحزاب، وغيره. كما تستحب زيارة قبور الشهداء كلهم بخاصة قبر حمزة بأحد (ع). وتستحب زيارة أئمة البقيع، وهم: الإمام الحسن، والإمام زين العابدين، والإمام الباقر، والإمام الصادق (عليهم أفضل الصلاة والسلام). أمّا زيارة فاطمة أم الحسنين فزيارة أبيها؛ لأنها بضعة منه، وقد تعددت الأقوال في مكان قبرها الشريف، والاقرب والأصوب إنها دُفنت في بيتها المجاور لمسجد أبيها، وحين زاد الأمويون في المسجد صار القبر من جملته. والله وحده العالم.